

النقاشات الفكرية حول مسألة الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية.

تاريخ استلام المقال: 2016/09/29 تاريخ قبول المقال: 2017/05/11

د. عنتر بن مرزوق

جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر.

البريد الإلكتروني: antar_bm@yahoo.fr

الملخص:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحديد طبيعة العلاقة بين الدين والديمقراطية في المجتمعات الإسلامية، وذلك من خلال تناولنا لمختلف النقاشات الفكرية حول هذه المسألة المعقدة والمثيرة للجدل، خاصة بعد بداية أحداث الربيع العربي وما نتج عنها من خوف كبير حيال صعود بعض الحركات الإسلامية إلى السلطة في العالم العربي.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الإسلام، الشورى، الشورى، الشورى، فصل الدين عن الدولة، الاغتراب الإسلامي، الوهم الديمقراطي، الإسلام السياسي، الربيع العربي،.....

Résumé:

Nous allons essayer à travers ce document afin de déterminer la nature de la relation entre la religion et la démocratie dans les sociétés islamiques, à travers nous avons traité les différentes discussions intellectuelles sur cette question complexe et controversée, surtout après le début des événements du printemps arabe et la grande appréhension résultant de la montée de certains des mouvements islamistes au pouvoir en le monde arabe.

مقدمة:

لعل من أكثر المسائل التي أفرزتها التغيرات الجديدة التي شهدتها المنطقة العربية بعد أحداث ما سمي بالربيع العربي إعادة إحياء النقاش حول علاقة الإسلام بالديمقراطية في المجتمعات الإسلامية باعتباره أحد أكثر المواضيع الهامة التي لازالت تثير اهتمام العديد من المفكرين والباحثين على اختلاف أقطارهم وتنوع تخصصاتهم، وذلك لما يطرحه من إشكاليات محورية تتركز أساساً حول التباينات التي أفرزها واقع الممارسة السياسية في العالم العربي بين دعاة الفصل بين السياسة و الدين وبين دعاة الوصل، اختلافات كانت نتاج تجاذبات فكرية حول مدى انسجام الديمقراطية مع الخصوصيات الدينية والحضارية للمجتمعات الإسلامية عبر سيرورتها التاريخية، حيث أفرزت

هذه التجاذبات ثلاث تيارات أساسية: تيار عدائي للديمقراطية، تيار تصالحي مع الديمقراطية وتيار توفيقى أنتج الشوروقراطية.

وإذا كان الغرب قد فصل في مسألة علاقة الدين بالسياسة سواء على مستوى الطرح الأكاديمي أو على مستوى الممارسة الواقعية، فإنه في التجربة الإسلامية ما زالت هذه المسألة لم تحسم بعد خصوصاً بعد التحولات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية ببروز أحداث الربيع العربي وما نتج عنها من انعكاسات كبيرة أعادت طرح مسألة علاقة الإسلام بالديمقراطية في المجال السياسي العربي.

وعليه جاءت إشكالية هذه الدراسة كمايلي:

ما طبيعة العلاقة بين الإسلام والديمقراطية في الفكر الإسلامي؟ هل هي علاقة تصادمية انفصالية أم علاقة تكاملية اتصالية؟ بمعنى آخر هل يقبل الدين الإسلامي أن يحدث له ما حدث للكنيسة في العصور الوسطى؟ وهل الدين الإسلامي حالة اجتماعية روحية، أم أنه نظام حياة شامل مشتمل على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ؟ وهل يهتم بالعلاقة العمودية بين العبد وربّه فقط أم أنه ذو علاقة تشابكية عمودية وأفقية؟

الإجابة عن هذه الإشكاليات عرفت تجاذبات ونقاشات كبيرة بين العلماء والمفكرين وذلك نظراً للمكانة التي يحتلها الدين في المجتمعات الإسلامية قديماً وحديثاً، وقد برزت هذه الإشكاليات بصورة كبيرة بعد سقوط الخلافة العثمانية وتقديم علي عبد الرزاق كتابه الموسوم بالإسلام وأصول الحكم، والذي اعتبر فيه أن الإسلام دين لا دولة، وما أعقبه من كتابات تفند هذا الطرح وتعتبر أن الإسلام دين ودولة، عقيدة وسياسة. ومنذ تلك الفترة بدأت معارك البحث في حقيقة هوية الدولة وإشكالية علاقة الإسلام بالديمقراطية بين التيارين ومازالت مستمرة إلى يومنا هذا.

هذه الحقائق التاريخية هي التي دفعت الباحث عمار علي حسن إلى القول: "إن هذا النوع من الأسئلة لا تقبل الأجوبة المباشرة البسيطة والنظيفة والسهلة، لأنها بطبيعتها ليست من متاع الروح اللطيف وحده بل هي متاع التاريخ الغليظ. والإجابة على هذه الأسئلة انبثق منها فريقين: الأول يؤكد استحالة الوصل بين الإسلام والديمقراطية بدعوى أن هناك أسباب هيكلية كامنة في بنية الخطاب الديني والسياسي للجماعات السياسية ذات الإسناد الإسلامي، تجعلها بحكم طبيعتها العقدية عاجزة عن الانفتاح الكامل على قيم الديمقراطية. أما الثاني فيرى أن ذلك ممكن، إذ لا توجد في نظره معوقات نظرية أو عقدية تحول دون اندماج التيارات الإسلامية السلمية في عملية

التطور الديمقراطي، والفصل الأساسي هنا هو مدى تمتع البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة بهذه التيارات بالديمقراطية".¹

سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق لجدلية علاقة الإسلام بالديمقراطية في المنطقة العربية، والإجابة عن مختلف تلك الإشكاليات من خلال التركيز على أبرز الأدبيات التي اهتمت بعلاقة الإسلام والديمقراطية في الفكر العربي المعاصر، وكذا أهم التحولات والمراجعات الفكرية التي شهدتها المنطقة العربية في مجال سجل الدين والديمقراطية بعد أحداث ما يعرف بثورات الربيع العربي. وذلك من خلال وضع خطة الدراسة التالية:

المبحث الأول: الديمقراطية: انتصار كلمة ووهم شعار.

المبحث الثاني: نقاش الدين والديمقراطية: هل هي خاصية إسلامية؟

المبحث الثالث: جدلية علاقة الإسلام بالديمقراطية في المجال الفكري الإسلامي.

المبحث الرابع: التغيرات الجديدة في المنطقة العربية وتأثيرها على علاقة الإسلام بالديمقراطية.

المناهج المعتمدة في الدراسة:

إن دراسة أي موضوع يحتاج إلى استخدام المنهج العلمي المؤدي إلى اكتشاف الحقيقة، ويعرف المنهج العلمي عادة بأنه: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين".² ورغم أنه من الصعوبة بمكان الاستعانة بمنهج محدد في دراسة كهذه إلا أننا اعتمدنا على المنهج المقارن بصورة بارزة، وذلك من خلال استعمال المقارنة في كثير من الأحيان في تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي.

المبحث الأول: الديمقراطية: انتصار كلمة ووهم شعار.

وصف الكاتب العربي محمد حسنين هيكل الديمقراطية قائلاً: تراني أبالغ لو قلت أن الديمقراطية هي أعقد قضايا الإنسانية في ماضيها وحاضرها وربما مستقبلها، وسبب التعقيد أن الكل طلبوها

¹ عمار علي حسن، "الحركة الإسلامية المصرية ومسارات الإصلاح السياسي: المواجهة بين الفتوى والجدوى". في كتاب: مصطفى كامل السيد وآخرون، الإصلاح السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص ص 461-462.

² عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2002، ص ص 30-29.

ويطلبونها وسوف يلحون في طلبها، ولكن أحدا لا يعرف بالتحديد ماذا يريد منها أو حتى ما هي على وجه اليقين؟¹

ورغم الرواج الذي يشهده مصطلح الديمقراطية في عالمنا المعاصر علميا وإعلاميا وعولميا إلا أن ذلك لا يعني أنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة لها طوال تاريخها الطويل.

فقبل حوالي قرن من الزمن قال النقابي الفرنسي جورج سوريل: "الديمقراطية هي الجنة التي حلم بها أصحاب الأموال الجشعون".² في إشارة منه إلى أنها ليست نظام حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب كما أشار إلى ذلك الرئيس أبراهام لنكولن، وإنما نظام استغلالي استعبادي يسيطر فيه أصحاب المال على دواليب السلطة من أجل تحقيق مصالحهم.

كما تعرض هذا المصطلح للانتقاد أيضا في كتاب جون دن *John Dunn* الموسوم بقصة الديمقراطية *Democracy: A History*، حيث قال: "وما هو غريب حقا (بل مستغرب فعلا) أن هذا المصطلح الذي ظل ينسخ وحده دون سواه أو يترجم إلى اللغات الحديثة كافة دونما انقطاع يكون مآله أن نتبين أنه الاسم الإغريقي القديم *demokratia* ديموكراتيا، الذي ليس معناه في الأصل أنه أساس الشرعية، أو نظاما يعرف بحسن نواياه أو نبل رسالته، بل إنه مجرد شكل معين في الحكم، وصيغة ثبت أنها طوال الألفي عام تقريبا من تاريخها، ككلمة، تناولها بأشد النقد الغالبية العظمى ممن استخدموا المصطلح، وثبت أنها بعيدة عن الشرعية من حيث النظرية، ومجربة للكوارث من حيث الممارسة".³

وأمام كل التحديات والعقبات التي ظلت تواجهها الديمقراطية إلا أنها في النهاية انتصرت، حتى وإن كان انتصارها منقوصا، بل ومخبيا للآمال في كثير من الأحيان.

وفي هذا يقول جون دن *John Dunn* "لقد كان انتصار الديمقراطية في المقام الأول انتصار كلمة، وما انتصر مع تلك الكلمة نهج معين في التفكير (ورفض التفكير) في أمر سلطة الحكم وسلسلة من المؤسسات لاختيار وضبط الحكومات التي تدعي أنها تتناسب مع ذلك النهج في التفكير. ولكن نهج التفكير هذا ليس مقنعا كله أبدا طالما أنه يساوي بين الحاكم والمحكوم، كما لاحظ جوزيف دومايستر، إذ يظل كلاهما متباعدين بعناد، "يختلف الأشخاص الذين يقودون

¹ أحمد طلعت، الوجه الآخر للديمقراطية. الجزائر: الطريق للنشر والتوزيع، 1990، ص 42.

² جون دن، قصة الديمقراطية. (ترجمة: عبد الإله الملاح). الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2012، ص 211.

³ المرجع نفسه، ص ص 15-16.

عن الأشخاص الذين يطيعون... وإذا كان هذا انتصار الديمقراطية فإنه نصر سوف يجده الكثيرون دائما مخيبا للآمال. إنه نصر لا يحمل معه شيئا من الألق الذي أضفاه بيركليس على الديمقراطية الأثينية، ولما يزيد عن القرنين اللذين سادت فيهما الديمقراطية، رآها بعضهم مجرد دجل، وحاملة اسم سرقتها، وذريعة لحكم الشعب بشيء لا ريب بأنه مختلف، وما من أحد في أي مكان هذه الأيام يستطيع أن يرى أن الديمقراطية هي حكم الشعب... فلو كانت حكم الشعب حقا، كما حذر ماديسون وسييه وروبسبير وحتى بوناروتي، جميعهم من أنها لم تنتصر وإنما تفككت بدلا من ذلك وصارت إلى فوضى لا يرجى معها أن تتقهقر.¹

ورغم كل الانتقادات التي تعرضت لها الكلمة قديما وحديثا، إلا أنها أثبتت مع مرور الزمن قدرتها على الاستمرار والانتشار، إذ صارت اليوم على كل لسان، الكل يريد الديمقراطية حتى وإن لم يفهم البعض معناها، حتى صارت تمثل حلما يراود الجميع بوصفها أفضل أنظمة الحكم المتاحة أو على الأقل أقلها سوءا.

بالعودة إلى عالمنا العربي والإسلامي عانت الديمقراطية كثيرا، عانت بين هجوم الأعداء ودجل الأدعياء، بين من يرفضها، وبين من يتبناها لفظا ولكن يتخطاها واقعا وممارسة، ولعل من أكبر العقبات التي واجهتها هذه الكلمة في منطقتنا العربية والإسلامية تلك العلاقة التشكيكية بينها وبين الدين.

المبحث الثاني: جدلية نقاش الدين والديمقراطية: هل هي خاصة إسلامية؟

يعتبر ألكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville الأب الروحي للديمقراطية في أمريكا، ويعتبر كتابه "de la démocratie en Amérique" أحد أهم المصادر الأساسية المتعلقة بدراسة الديمقراطية، وفي تحليله للدين اعتبر توكفيل أن هذا الأخير يمثل الظاهرة الأكثر إغراء وأهمية في المجتمعات، حيث قال: "من بين كل المعتقدات الدوغمائية يبدو لي أن التي تتمتع برغبة وإغراء أكثر من غيرها تلك المعتقدات الدوغمائية المتعلقة بالدين".²

وقد شكلت علاقة الدين بالديمقراطية تاريخيا أحد المواضيع الرئيسية التي تناولها المفكرون والباحثون بكثير من التفصيل، وذلك نتيجة التداخل والترابط بين السياسي والديني، وهذا ما أكد عليه

¹ المرجع نفسه، ص ص 180-235.

² Tocqueville, *de la démocratie en Amérique*. 2ème Ed, Algérie : ENAG Editions, 1991, P27.

ماكس فيبر *Max Weber*، ففي نظره أن "السياسة على العكس من الاقتصاد يمكن أن تدخل في تنافس مباشر مع ما هو ديني".¹

وإشكالية علاقة السياسة بالدين إشكالية قديمة وليست جديدة في تاريخ الفكر السياسي، حيث تعود جذورها إلى نشوء الفلسفة في مهدها اليوناني، وقد تمحورت هذه الإشكالية حسب مارسيل غوشيه *Marcel Gauchet* في كتابه الدين في الديمقراطية: مسار العلمنة. " : *Democracy* *La Religion dans la parcours de la laïcité*." حول محورين أساسيين: الدين والأيدولوجيا، فالدين بصفته القاعدة الأعمق للتفكير ولتحديد السلوك، شكل منذ نشوء التقاليد اليهودية - المسيحية محمداً شرعياً ورئيسياً للسلطة والعلاقات الناجمة عنها، أما الأيدولوجيا فقد عوضت المرجعية الدينية في المجتمعات الغربية منذ عصر التنوير، إذ أزاحت سلطة الكنيسة، وكرست مفاهيم العلمانية ومعيار التمثيل والانتخاب لتحل محل معيار قداسة الحاكم وسلطته الإلهية.²

من هنا كانت علاقة الدين بالديمقراطية في المجتمعات المسيحية علاقة عدائية تصادمية، حضور أحدهما يؤدي إلى غياب الآخر، فإما أن تكون ديمقراطياً وإما أن تكون متديناً، ولا يمكن أن تكون ديمقراطياً متديناً، لأن تحقيق الديمقراطية يتطلب الانفصال عن الدين.

ولذلك فقد اعتبر ألكسيس دي توكفيل *Alexis de toqueville* علاقة الديمقراطية بالدين بأنها "أكبر مشكلة في العصر، وأن تمرير مشروع الديمقراطية في مجتمع مسيحي هي أكبر تحد في التاريخ".³ غير أن هذا ما يناقضه صمويل هنتغتون *Samuel Huntington* في كتابه: "من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا" *Who are we. The Decline and Renewal of American Identity*. حينما استند على قول القاضي الأمريكي وليم رينكويست

¹ دانييل هيرفيه -ليجييه، جان بول ويلام، *سوسيولوجيا الدين* (ترجمة: درويش الحلوجي). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 99.

² مارسيل غوشيه، *الدين في الديمقراطية*. (ترجمة: شفيق محسن). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المنظمة العربية للترجمة. 2007، ص 07.

³ ملاح السعيد، نقاش الديمقراطية والدين بين العلمانية والإسلام. *مجلة المفكر*، العدد 10، جانفي 2014، ص 379.

William Rehnquist الذي قال: "إن الحائط الذي يفصل الكنيسة عن الدولة هو أمر مجازي يستند على تاريخ سيء، وأنه يجب التخلي عنه بصراحة ووضوح".¹

إن هذ التجاذبات التي عرفتھا علاقة الديمقراطية بالدين في المجتمعات الغربية سيكون لها صدى واسعاً على تلك العلاقة في المجتمعات الإسلامية التي شهدت هي الأخرى العديد من المناظرات والصراعات الفكرية بين رافض للديمقراطية ومؤيد لها، بين من يعتبرها شركاً في الحاکمية وبين من يراها لا تناقض بينها وبين الديانة الإسلامية.

وعلى هذا فإن مشكلة الديمقراطية وعلاقتها بالدين الإسلامي ليست مشكلة إسلامية خالصة وإنما هي مشكلة الديانات السماوية عامة.² غير أن علاقتها بالدين الإسلامي أشد تعقيداً وأكثر جدلاً، وذلك لطبيعة هذا الدين وتميزه ورفضه لأطروحة موت الله في حياة المجتمعات، فحياة المسلم كلها لله، عقيدة وشريعة، عبادات ومعاملات، اقتصاداً وسياسة، علماً وعملاً... إلخ.

وحسب يورغن هابرماس *Jurgen Habermas* فإن التحول إلى الديمقراطية سواء في المجتمعات الغربية أو الإسلامية ورغبة الإشراف في القرار والثروة يقود إلى تثبيت شرعية حديثة تم تسميتها "بالشرعية المعلمنة" *Secular Legitimation*.³ والعلمانية من المصطلحات التي تثير الكثير من الحساسيات في المجتمعات الإسلامية، حيث لا تلقى ترحيباً وقبولاً بها إلا على مستوى فئة قليلة من نخب المجتمع. وذلك باعتبارها مصطلحاً يدعو إلى فصل الديني عن الدنيوي، والسياسة عن الدولة. بل مصطلحاً يعلن موت الإله ويدعو إلى تأليه الإنسان.

المبحث الثالث: جدلية علاقة الإسلام بالديمقراطية في المجال الفكري الإسلامي.

لقد تعددت الرؤى والاتجاهات حول حقيقة الطبيعة العلائقية بين الإسلام والديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، مما أفرز تيارات مختلفة حاولت الإحاطة بهذه الإشكالية التي شغلت اهتمام العديد من رواد الفكر والعلم والدين في العالم الإسلامي خاصة والعالم على وجه العموم، ويمكن تقسيم هذه التيارات إلى ثلاثة أقسام:

¹ صمويل ب. هنتنغتون، من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا. (ترجمة: أحمد مختار الجمال). القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009، ص 451.

² ملاح السعيد، نقاش الديمقراطية والدين بين العلمانية والإسلام. المرجع السابق، ص 379.

³ باقر سلمان النجار، "الدولة العربية: بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج". في كتاب: أحمد بعلبكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 70.

- أنصار التيار التصادمي: الذي يرى أن الديمقراطية تتعارض مع الإسلام وليست منه في شيء، حيث يمثل عائقا أمامها، لذلك فهي تعاديه وتسعى إلى تقويضه وإخراجه من حيز المجال العام.
- أنصار التيار التصالحي: الذي يرى أن الديمقراطية لا تتعارض مع الإسلام، بل هي من صميم الدين الإسلامي، حيث أنها تمثل التعبير الحقيقي والترجمة الواقعية لمفهوم الشورى الإسلامية.
- أنصار التيار التوفيقى: حاول أنصار هذا التيار أسلمة الديمقراطية ومحاولة إحداث حالة توفيقية بين التيارين السابقين باستحداث مصطلح الشوروقراطية.

هذه التقسيمات كانت نتاج النقاشات والجدل الكبير التي أثارته مسألة الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية، ورغم هذا الجدل إلا أن المفكر فهمي هويدي اعتبر أن في ذلك ظلم للإسلام حيث قال: يظلم الإسلام مرتين: مرة عندما يقارن بالديمقراطية ومرة حينما يقال إنه ضد الديمقراطية، إذ المقارنة بين الاثنين خاطئة وادعاء التنافي خطيئة.¹ أما المفكر العربي عزمي بشارة فقد اعتبر أن البحث في مسألة الإسلام والديمقراطية هي إشكالية وهمية لا تستحق البحث.² غير أن هذا الرأي لا يمثل إجماعا لدى أبرز المفكرين والعلماء سواء في العالم الإسلامي وحتى العالم الغربي. وسنحاول فيما يلي تقديم أبرز الأفكار التي استند عليها كل تيار من أجل البرهنة على مواقفه حيال الديمقراطية.

1- أنصار الاتجاه التصادمي:

هل يمثل الدين الإسلامي عائقا أمام التحديث والديمقراطية؟ وهل يشكل تهديدا وخطرا عليها؟³ وهل تشكل هي الأخرى تهديدا وتقويضا لمكانته في المجتمع؟ هذه أهم الأسئلة التي استند عليها أنصار هذا الاتجاه في سبيل سعيهم للبحث عن حقيقة موقف الإسلام من الديمقراطية.

إن الاتجاه الغالب للتيارات السياسية الإسلامية كما يقول السيد محمد حسن الأمين في الموقف من الديمقراطية يقوم على اعتبارها "مصطلحا غربيا، والموقف منه مشتق من العلاقة التصادمية بين الإسلام والغرب، ويشدد الإسلاميون على اعتبار صيغ الحياة الغربية جميعها مؤسسة على ثقافة ووجهة نظر في الكون والحياة والمجتمع تتناقض مع الإسلام وثقافته ووجهة تصوره الشاملة، ولذلك

¹ فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 97.

² عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي. ج 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 07.

³ John O.Voll, *Islam and Democracy: is modernisation a barrier*. Shireen T.Hunter, Huma Malik, *Modernization, democracy, and islam*. Washington: center for strategic and international studies. 2005, p82.

اعتبر محمد أسد في كتابه "منهج الحكم في الإسلام" أنه من الخطأ استعمال المصطلحات الغربية وأنه من باب التضليل المؤذي إلى أبعد الحدود أن يحاول الناس تطبيق المصطلحات التي لا صلة لها بالإسلام على الأفكار والأنظمة الإسلامية.¹ ولعل من أهم المصطلحات الغربية الوافدة على المجتمعات الإسلامية والتي انتشر استخدامها على نطاق واسع مصطلح الديمقراطية.

هذا المصطلح حسب أنصار هذا التيار "لا يمكن أن يسود بمعزل عن العلمانية التي تشكل عاملاً جوهرياً لتحقيق الديمقراطية في الدول الإسلامية، غير أنه لا يمكن للعلمانية حتى الآن على الأقل حسب مارسيل غوشيه *Marcel Gauchet* أن تظهر في ظل الإسلام. ذلك أن العلمانية المطلقة هي في تناقض تام مع الإسلام"،² حيث يشكل هذا الأخير بتأثيراته السياسية والاجتماعية والثقافية معوقاً أساسياً لعملية التطور الديمقراطي في الوطن العربي والعالم الإسلامي.³ وهذا ما أكد عليه روجي غارودي في كتابه "الإسلام"، حيث قال: "ولا يرى الغربيون في الشريعة سوى نقيض ما يسمونه الديمقراطية ونفيها".⁴ وهو نفس الرأي الذي أكدته صمويل هانتينغتون *Samuel Huntington* الذي اعتبر أن الإسلام والكونفوشيوسية تتنافى مع الديمقراطية " *Islam and Confucianism are incompatible with democracy*."⁵

كاتب غربي آخر يرى بتعارض الإسلام مع الديمقراطية، وهو الكاتب غيورغ سورنسن *Georg Serensen* الذي اعتبر في كتابه "الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيوروات والمأمول في عالم متغير" أنه ورغم التأييد الشعبي الذي أصبحت تشهده المثل الديمقراطية في عالم اليوم حتى في المجتمعات التي كانت يعتقد أنها تعتمد قيماً مختلفة إلا أن هناك خصم أيديولوجي رئيس واحد يعيق فكرة الديمقراطية السياسية ألا وهو الإسلام.⁶

¹ زكي أحمد، "الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر". في كتاب: مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص 67، 69.

² مارسيل غوشيه، المرجع السابق الذكر، ص ص 16-17، 22.

³ حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 291.

⁴ روجي غارودي، الإسلام (ترجمة: وجيه أسعد). ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 2001، ص 127.

⁵ *Shireen T. Hunter, Huma Malik, Modernization, democracy, and islam. Washington: center for strategic and international studies. 2005, p 14.*

⁶ غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيوروات والمأمول في عالم متغير (ترجمة: عفاف لبطينة). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 235.

وبتفحص مختلف الأدبيات التي تطرقت لمسألة حقيقة الديمقراطية في عالمنا الإسلامي وفق رؤية تصادية تبرز كتابات سيد قطب الذي اعتبر أن "الأنظمة الغربية السياسية هي خاطئة في النظرية والممارسة، ولذا فهو يدعو إلى استئصالها وعدم التشبه بها.¹ حيث قال: هناك أمران لا ثالث لهما، إما الاستجابة لله والرسول، وإما اتباع الهوى، إما حكم الله وإما حكم الجاهلية، إما الحكم بما أنزل الله كله وإما الفتنة عما أنزل الله".² وهذا نفس ما ذهب إليه محمد قطب في كتابه "العلمانيون والإسلام"، حيث قال: "في الميزان الرباني يوجد نوعان اثنان من الحكم: إما حكم الله وإما حكم الجاهلية... ومن ثم فكل حكم غير حكم الله فهو حكم جاهلية، والديمقراطية حيث إنها ليست حكم الله فهي في ميزان الله جاهلية".³

أبو الأعلى المودودي صاحب نظرية الحاكمية أيضا كانت له نظرة عدائية اتجاه الديمقراطية، حيث اعتبر أن "هذه الأخيرة ليست من الإسلام في شيء... فلا يصح إطلاق كلمة الديمقراطية على نظام الدولة الإسلامية".⁴ "فأينما وجد نظام ديمقراطي غاب الإسلام ومتى وصل الإسلام إلى السلطة فليس هناك مكان للنظام الديمقراطي".⁵ غير أن المودودي في كتابه "تدوين الدستور الإسلامي" يستدرك ذلك ويستخدم مصطلح "الديمقراطية الإسلامية التي اعتبرها كديمقراطية الغرب، لا تتألف الحكومة فيها ولا تتغير إلا بالرأي العام. ولكن الفرق بينها وبين ديمقراطية الغرب أن الغرب يحسبون ديمقراطيتهم حرة مطلقة العنان، أما الخلافة الديمقراطية فمقيدة بقانون الله عز وجل".⁶

وقد حذر المستشار المصري محمد سعيد العشماوي من تسييس الدين أو تدين السياسة فقال: "إن الله قد أراد للإسلام أن يكون دينا وأراد به الناس أن يكون سياسة، والدين عام إنساني

¹ أحمد الموصلي، جدليات الشورى والديمقراطية: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 122.

² عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 191.

³ محمد قطب، العلمانيون والإسلام. القاهرة: دار الشروق، 1994، ص 64.

⁴ فهمي هويدي، المرجع السابق، 129.

⁵ Bassam Tibi, *The challenge of fundamentalism: political islam and the new world disorder. USA: Updated Edition, 2002, P187.*

⁶ أبو الأعلى المودودي، تدوين الدستور الإسلامي. ط5، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981، ص 25.

وشامل، أما السياسة فهي قاصرة محدودة، وقصر الدين على السياسة يحصره في نطاق ضيق وإقليم خاص وجماعة معينة ووقت بذاته، الدين يستشرف في الإنسان أرقى ما فيه وأسمى ما يمكن أن يصل إليه، والسياسة تستشير فيه أحط ما يمكن أن ينزل إليه وأدنى ما يمكن أن يهبط فيه، وممارسة السياسة باسم الدين أو مباشرة الدين بأسلوب السياسة يحوله إلى تحيزات لا تتوقف وصراعات لا تخمد... لكل أولئك فإن تسييس الدين أو تدين السياسة لا يكون إلا عملا من أعمال الأشرار أو عملا من أعمال الجهال غير المبصرين... إن الزج بالدين في السياسة خطر على كليهما، ومن ثم خطر على الدولة والمجتمع".¹

من الرافضين أيضا لخلط الإسلام بالديمقراطية و السياسة بالدين عبد السلام ياسين الذي اعتبر أن هناك فرقا عظيمًا بين الشورى والديمقراطية، "فلا يمكن أن تتعايش الديمقراطية والشرعية مادام كل من الشورى والديمقراطية ينهل من مرجعية مختلفة جذريا... فالديمقراطية شريعة طبيعية أما الشورى فشرعية إلهية... بل تصبح الديمقراطية أخت اللادينية".² وفي هذا يقول: إننا إذ نقترحها شورى بين المسلمين... لا نستبدل اصطلاحا باصطلاح ولا نعطي الديمقراطية نكهة إسلامية وصبغة سطحية قرآنية... تحت الديمقراطية الصادقة مع نفسها يربض دين اللائكية، وتحت عنوان "الشورى" الإسلام حكما بما أنزل الله، وإيماننا يسكن قلوب الحاكمين بكتاب الله وسنة رسول الله".³

حسن الترابي أيضا في كتابه "نظرات في الفقه السياسي" اعتبر أن "أول الفروق بين الشورى والديمقراطية في السياق الإسلامي أن الديمقراطية في المفهوم الغربي تمارس غالبا في سياق حكم لاديني... وعليه فالخروج بالديمقراطية من الإطار الديني إلى إطار سياسي بحث ردة وضرب من الإشراف لأنه يشرك إرادة الشعب مع خالقه... والديمقراطية في الإسلام لا تعني سلطة الشعب

¹ عبد الحق عزوزي، "المجال السياسي العام والأحزاب الإسلامية في العالم العربي: دراسة مقارنة في ضوء تدين السياسة وتسييس الدين". في كتاب: حسنين توفيق إبراهيم وآخرون، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 250-251.

² عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 186-187.

³ محمد جبرون، "الإسلاميون في طور تحول: من الديمقراطية الأدائية إلى الديمقراطية الفلسفية (حالة حزب العدالة والتنمية المغربي)". في كتاب: محمد جبرون وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 51.

المطلقة، بل هي سلطة الشعب وفقاً على الالتزام بالشريعة".¹ ولذلك يرى علي بلحاج أن "طاعة الحاكم في الإسلام ترتبط بحسن تطبيقه الشريعة... وإلا فإنه وأعوانه خارج إطار الشريعة وداخل إطار الكفر".² وهذا يدل على أن الحاكم في الإسلام ملزم بالحكم بما أنزل الله وليس بما أراد الشعب، وهذا ما جعل علي بلحاج يعلن أن كلمة الديمقراطية كلمة كفر... إذ ليس في الإسلام ديمقراطية. الإسلام فيه شورى فقط، والشورى لها ضوابطها... نحن لا نحتزم إلا قوانين الله" كما قال.³ وهذا ما أكدته أمراء الجماعات الإرهابية في الجزائر الذين اعتبروا أن الديمقراطية دين كفر بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وهي عمل كفر دال على فساد معتقد فاعله. أما الشعب الذي يرضى بالقوانين والدساتير التي يأتي بها الحكام فهو كافر وجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله.⁴ بل ذهب أحدهم إلى القول: "مسلم ديمقراطي أو مسلم ينادي بالديمقراطية هو كمن يقول عن نفسه مسلم يهودي أو مسلم نصراني سواء بسواء".⁵

وفي مقابل هذه الآراء والأفكار التي قدمها أصحاب الرؤية التصادية بين الإسلام والديمقراطية برز تيار آخر له مواقف مختلفة في نظريته للديمقراطية وعلاقتها بالدين في المجتمعات الإسلامية، إلى درجة اعتبارها بعضهم رديفاً للشورى إن لم تكن الشورى في حد ذاتها.

2- أنصار الاتجاه التصالحي:

إن مسألة الحكم ومسألة السلطة السياسية لم تحل بعد في التاريخ الإسلامي، فمنذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وبداية بحادثة سقيفة بني ساعد لم يطرح السؤال: كيف نحكم؟ بل من يحكم؟⁶

ومنذ أن ألف علي عبد الرازق كتابه "الإسلام وأصول الحكم" والذي اعتبر فيها أن الإسلام رسالة لا حكم، ودين لا دولة... وأن لاشيء في الدين يمنع المسلمين أن يسابقوا الأمم الأخرى في علوم

¹ عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 187-188.

² أحمد الموصلي، المرجع السابق، ص 78.

³ عبد اللطيف الهرماسي، "الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن". في كتاب: مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 308.

⁴ اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 208.

⁵ أحمد موصلي، المرجع السابق، ص 78-88.

⁶ قدوسي محمد، الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الربيع الطافوي. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية - ناشرون، 2015، ص 94.

الاجتماع والسياسية كلها، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذي ذلوا له واستكانوا إليه، وأن يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على أحدث ما أنتجت العقول البشرية، وأمتن ما دلت تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم.¹ بدأت النقاشات الفكرية حول ماهو هذا النظام الذي أشار إليه علي عبد الرازق والذي بإمكانه أن يهدم أسطورة الخلافة دون أن يتعارض مع الدين.

وهنا ظهرت العديد من الدراسات التي تحالف علي عبد الرازق في مسألة فصله للدين عن الدولة، وتعتبر أن الإسلام دين ودولة، فكثير من العلماء يعتبرون الإسلام هو طريقة شاملة للحياة حسب تعبير الكاتبين *John L. Esposito*، *John O. Voll* في كتابهما: *Islam and Democracy*²، وفي هذا يقول الدكتور عبد الرزاق السنهوري في كتابه "الخلافة" أن الإسلام يمتاز بأنه دين ودولة، وقد أرسل النبي لا لتأسيس دين فحسب بل لبناء قواعد دولة تتناول شؤون الدنيا. فهو بهذا الاعتبار مؤسس الحكومة الإسلامية كما أنه نبي المسلمين.³

ولا يقتصر أمر استحالة الفصل بين الدين والدولة على العلماء المسلمين فقط، بل يتعداه إلى العلماء والكتاب غير المسلمين. فقد جاء في أقوال أحد المستشرقين وهو فتزجرالد: ليس الإسلام ديناً فحسب ولكنه نظام سياسي أيضاً، وعلى الرغم من أنه قد ظهر في العهد الأخير بعض أفراد من المسلمين، ممن يصفون أنفسهم بأنهم عصريون يحاولون أن يفصلوا بين الناحيتين، فإن صرح التفكير الإسلامي كله قد بني على أساس أن الجانبين متلازمان، لا يمكن أن يفصل أحدهما عن الآخر.⁴ وهذا ما أكدته المهاتما غاندي حينما قال: إن الذين يعتقدون بإمكانية فصل الدين عن السياسة لا يفهمون الدين ولا يفهمون السياسة.⁵ وعلى ذلك فالإسلام كل كامل شامل مشتمل على جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعبدية لا يقبل الفصل بينها، فهو يرفض أن يكون كنسياً.

¹ علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، 1988، ص ص 124، 79.

² *John L. Esposito*، *John O. Voll*، *Islam and Democracy*. New Yourk : Oxford university press , 1996 , P04.

³ راشد الغنوشي، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص 40.

⁴ بغالة عبد السلام، سلامي محمد، يونس بدر الدين، نظام الحكم في الإسلام. البليدة: قصر الكتاب، 1991، ص 34.

⁵ ملاح السعيد، نقاش الديمقراطية والدين في المجال السياسي العربي. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 39-40، جانفي 2014، ص 34.

هذه المخالفة لعلي عبد الرازق في مسألة فصل الدين عن الدولة تقابله موافقة له على ضرورة الاستفادة من تجارب الآخرين في ما توصلت إليه في مجال إدارة شؤون الدولة وترشيد نظام الحكم، فكان النظام الديمقراطي هو أفضل الأنظمة المستحدثة حسب أنصار هذا الاتجاه، ولذلك فهو يمكن أن يكون بديلاً للخلافة في المجتمعات الإسلامية وذلك لعدم تعارضه مع الدين.

فالديمقراطية ماهي إلا الإسم الذي يطلقه الغربيون على ما نعبر عنه نحن بالشورى حسب محمد عابد الجابري.¹ وهذا ما ذهب إليه الشيخ محمد الغزالي الذي يرى أن الديمقراطية في الغرب رديف للشورى في الإسلام، حيث قال: "يؤسفنا أن الشورى أينعت ثمارها في أقطار واسعة وراء دار الإسلام، وليس وراء دار الإسلام الذي يعني سوى بلاد الغرب: الأوروبي والأمريكي".²

ويعتبر راشد الغنوشي من أشد المدافعين عن الديمقراطية في العالم العربي، حيث اعتبرها أفضل الأنظمة التي تمخص عنها تطور الفكر البشري، محذراً بالقول: "إنه لا ينبغي الاتكاء على عيوب هذا النظام لرفضه وإلا كان ذلك لحساب الديكتاتورية، فإن حرية منقوصة أو منفلة خير من الاستبداد، وإن مجتمعا محكوما بقانون ناقص أفضل من مجتمع قانونه إرادة الطغاة وأهواؤهم".³

وهو لا يرى تعارضاً بينها وبين الإسلام فحسب رأيه أنه إذا استطعنا أن نحرر الديمقراطية من المضمون الفلسفي المادي فعمرها الإيمان بقيمه عُمرت بالتقوى، عندئذ نستطيع أن نقول إن الديمقراطية هي بضاعتنا التي ردت إلينا، هي الشورى، باعتبار أن الشورى في الإسلام ظلت في معظم عهوده قيمة أخلاقية تصلح للوعظ والإرشاد في أيام الجمعة، ولم تتحول إلى نظام سياسي، في حين أن الغرب قد طور الشورى وحوّلها إلى نظام سياسي.⁴

ولذلك فقد دعا الأستاذ خالد محمد خالد التيار الإسلامي إلى أن يعترف صراحة بهذه الديمقراطية بأركانها وعناصرها، قائلاً أن هذا هو نظام الحكم في الإسلام بلا تحريف فيه ولا انتقاص منه. وتقوم الديمقراطية حسبه على الأركان التالية:

- الأمة مصدر السلطات.

- حتمية الفصل بين السلطات.

¹ محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 41.

² عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 178.

³ عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 180.

⁴ محمد جبرون، المقال السابق. في كتاب: محمد جبرون وآخرون، المرجع السابق، 2013، ص 50.

- الأمة صاحبة الحق المطلق في اختيار رئيسها وفي اختيار ممثليها ونوابها.
- قيام معارضة برلمانية حرة وشجاعة تستطيع إسقاط الحكومة حين انحرافها.
- تعدد الأحزاب.
- الصحافة الحرة.

وقد رحب الدكتور يوسف القرضاوي بكل ما جاء على لسان الأستاذ خالد غير أنه خالفه في مسألة اعتبار أن هذا هو الإسلام، "لأن الإسلام نظام متميز في منطلقاته، وفي غاياته، وفي مناهجه".¹ فالديمقراطية الحقيقية حسب الشيخ القرضاوي متوافقة مع روح الإسلام ودولة الإسلام تستند على أفضل مبادئ الديمقراطية.² غير أن الدولة في الإسلام ليست صورة من الدول التي عرفها العالم قبل الإسلام أو بعده، إنها دولة متميزة عن كل ما سواها من الدول بأهدافها ومنهجها ومقوماته وخصائصها. فهي دولة مدنية مرجعها الإسلام، وعالمية ولا مانع أن تبدأ بدولة إقليمية في قطر معين، ودولة شرعية دستورية، ودولة شورية، ودولة هداية، ودولة لحماية الضعفاء، ودولة الحقوق والحريات، ودولة المبادئ والأخلاق".³

ولم يختلف الأمر مع مؤسس حركة الإخوان المسلمين الأستاذ حسن البنا في نظريته لعدم تعارض الأنظمة الدستورية الغربية مع الإسلام، وهذا إذا تم ربطها بأسس الشريعة.⁴ ومما كتبه في أربعينات القرن الماضي أنه "ليس في قواعد النظام النيابي ما يتنافى مع القواعد التي وضعها الإسلام لنظام الحكم... ومن ثم فهو ليس بعيدا عن النظام الإسلامي ولا غريبا عنه". كما قام بإلقاء محاضرة بمقر جمعية الشبان المسلمين سنة 1948 بعنوان: الديمقراطية الإسلامية، ومن أشهر من كتب تحت هذا العنوان بالذات الأستاذ عباس محمود العقاد "الديمقراطية في الإسلام" والذي قرر في مقدمته أن فكرة الديمقراطية أنشأها الإسلام لأول مرة في تاريخ العالم.⁵

¹ يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي. ط2، القاهرة: دار الشروق، 2006، ص 121.

² Uriya shavit, *islamism and the west : from cultural attack to missionary migrant*. New york : routledge, 2014, P86.

³ معتز الخطيب، الوسطية الإسلامية وفقه الدولة: قراءة نقدية. " في كتاب: محمد جبرون وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 176.

⁴ أحمد الموصلي، المرجع السابق، ص 69.

⁵ فهيم هويدي، المرجع السابق، ص 124.

وإذا كان للديمقراطية جوانب إيجابية كثيرة فإن لها جوانب سلبية جعلتها عرضة للعديد من الانتقادات في المجتمعات الإسلامية، وفي رده على أنصار الرؤية العدائية بين الإسلام والديمقراطية اعتبر الشيخ الغزالي في كتابه دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين أن "الديمقراطية ليست ديناً يوضع في صف الإسلام، وإنما هي تنظيم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم. ننظر إليه لنطالع كيف توفرت الكرامة الفردية للمؤيد والمعارض على السواء، وكيف شيدت أسوار قانونية لمنع الفرد أن يطغى، ولتشجيع المخالف أن يقول بملء فمه: لا، لا يخشى سجننا ولا اعتقالاً... إن الاستبداد كان الغول الذي أكل ديننا ودينانا، فهل يحرم على ناشدي الخير للمسلمين أن يقتبسوا بعض الإجراءات التي فعلتها الأمم الأخرى، لما بليت بمثل ما ابتلينا به، إن الوسائل التي نخدم بها عقائدنا وفضائلنا هي جزء من الفكر الإنساني العام".¹

عموماً فإن أنصار هذا الاتجاه يعتبرون أن الديمقراطية ماهي في الحقيقة إلا ترجمة واقعية لتلك الشورى التي أوصى بها الإسلام، وأن لا تعارض بينها وبين الإسلام، غير أن هذا الرأي يثير الكثير من الارتباب خاصة لدى القوى العلمانية في المجتمعات العربية التي تعتبر أن قبول الحركات الإسلامية للخيار الديمقراطي كان خياراً تكتيكياً اضطرارياً ولم يكن بناءً على وعي إدراكي وانسجام حقيقي، وهذا ما يفسر أنه كلما وصلت قوى حركات الإسلام السياسي إلى السلطة بطريقة ديمقراطية يتم الانقلاب عليها بدعوى حماية الديمقراطية.

وفي محاولة لإبراز الخصوصية السياسية في المجتمعات الإسلامية وتجاوز محاذير تبني الرؤية الراديكالية لعلاقة الإسلام بالديمقراطية يظهر تيار آخر حاول المزج بين الأصالة والمعاصرة، بين الإسلام والحداثة، بين الشورى والديمقراطية.

3- أنصار التيار التوفيقي:

رغم أن أنصار الاتجاه التصالحي قدموا رؤية عصرية لمسألة علاقة الإسلام بالديمقراطية، تتجاوز تلك الرؤية الراديكالية التي تبناها أنصار الاتجاه التصادمي، غير أنهم هم أيضاً لم يسلموا من الانتقاد، مما استلزم بروز تيار آخر حاول التوفيق بين التيارين السابقين واستحداث مصطلح جديد أطلق عليه اسم "الشوروقراطية"، وهو مصطلح حاول من خلاله أنصاره المزج بين الشورى

¹ فهمي هويدي، المرجع نفسه، ص 131.

الإسلامية والديمقراطية الغربية، من خلال الأخذ من الديمقراطية ما يتوافق مع الإسلام ولا يعارضه في محاولة منهم لأسلمتها، وهذا ما يمكن أن يساهم حسبهم في تقليل الانتقادات الموجهة إليها. وفي ذلك يقول مارسيل غوشيه في كتابه: "الدين في الديمقراطية": "إن تحقيق الديمقراطية في الغرب لم يتم من دون إنجاز استقلال السياسة عن الدين وإعلاء شأنها بصفقتها بديلاً منه، كما أن انصهار الأديان في الديمقراطية لم يتم من دون أن يحصل تحول ضمني في محتوى العقيدة. في حين أن المسلمين يسعون إلى أسلمة الحداثة بدلاً من السعي إلى تحديث الإسلام بحسب تعبير صموئيل هانتغتون".¹

ومن أنصار مصطلح الشوروقراطية الشيخ محفوظ فنحاح رئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية سابقاً وفهمي الشناوي وغيرهما²، والملاحظ على هذا المصطلح أنه لم يكن سوى تغييراً في شكل كلمة الديمقراطية دون أن يصل إلى تغيير في مضمونها حسب العديد من الباحثين، وهذا ما جعل مصطلح الشوروقراطية لا يتطور ولا يرقى إلى أن يكون المصطلح الأكثر تداولاً على الساحة السياسية والعلمية والإعلامية في المجتمعات الإسلامية، حيث بقي مصطلح الديمقراطية هو الاسم الأكثر شهرة وتداولاً.

رغم أنه اسم مضخم لشيء غير موجود *high- flown name for something which does not exist* كما عبر عن ذلك جيوفاني سارتوري *Giovani Sartori*.³ المبحث الرابع: التغيرات الجديدة في المنطقة العربية وتأثيرها على علاقة الإسلام بالديمقراطية.

مثل الربيع العربي لحظة فارقة في تاريخ الحركة الإسلامية الحديثة أو ما يعرف بحركات الإسلام السياسي ويرجع الباحث خليل العناني ذلك للأسباب التالية:⁴

¹ مارسيل غوشيه، المرجع السابق، ص 21.

² الشوروقراطية مصطلح حاول من خلاله مستخدموه الجمع بين الشورى والديمقراطية، والتوسط بين أصحاب النظرة العدائية لعلاقة الإسلام بالديمقراطية وأصحاب النظرة الإحالية أو التفافلية، وقد تعرض هذا المصطلح للكثير من الانتقادات، لمزيد من المعلومات أنظر: - غسان الخالد، البدوقراطية: قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية. بيروت: منتدى المعارف، 2012.

- زيد أحمد المحيسن، أسلمة الديمقراطية في الوطن العربي. القدس العربي، العدد 7380، مارس 2013، ص 17.
3 Alain de Benoist, *The Problem of Democracy*. United Kingdom: Arktos Media LTD 2011, P14.

⁴ خليل العناني، "التيارات السلفية في مصر: تفاعلات الدين والأيدولوجيا والسياسة". في كتاب: أحمد جبرون وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 132-133.

- أن الربيع العربي العربي قد أنهى بشكل كبير حالة الاغتراب والتهميش والإقصاء التي كانت سائدة لدى قطاعات واسعة من الحركة الإسلامية طوال العقود الثلاثة الماضية.
- أن الربيع العربي أعاد تشكيل المشهد الإسلامي بشكل جذري، باعتبار ذلك جزءاً من إعادة ترتيب المشهد السياسي بوجه عام.
- أن عملية دمج الحركات الإسلامية لم تأت بقرار من فوق أو بحسب رغبة السلطان، بل بقرار تحتي وباختيار شعبي حر من خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية.
- ولعل أهم سبب في نظرنا يعود إلى ذلك التحول الكبير الذي أحدث زلزالاً واسعاً في المجتمعات العربية وحتى الغربية سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الديني والفكري، ويتعلق الأمر بدخول التيار السلفي اللعبة الديمقراطية بعد أن كان لا يؤمن بها، ويعتبرها بضاعة غربية غير قابلة للاستيراد أو التطبيق في التربة الإسلامية، غير أن هذا القبول بالديمقراطية كآلية يقابله رفض لها كفلسفة ومضامينها.
- وقد وصف الكاتب حسن عبيد في مقالة له حول دور الحركات الإسلامية في عملية الاندماج الاجتماعي في مصر مشاركة السلفيين في العملية السياسية بأنها سببت لهم صعوبات كبيرة، حيث جعلتهم بين التزاماتهم الفقهية السابقة والالتزام بالديمقراطية التي اختلفوا مع معاييرها كثيراً، والوقوع تحت وطأة التكتيكات للمحافظة على جسم التيار السلفي من الانقسامات، والحصول على أكبر الأصوات في الانتخابات - فهم يواجهون صعوبات أيديولوجية خلقت منطقة رمادية غامضة بين ما هو ديني وما هو سياسي. إذ كان لديهم قبل الثورة خطاب ذو بعد واحد، البعد الديني، لكن بعد الثورة وجد بعد آخر، البعد السياسي الذي رُبط بالأول بعلاقة مبهمّة، بل وغير منسجمة أحياناً. ولا يعود السبب إلى حداثة مشاركتهم السياسية فحسب، وإنما إلى الاصطدام أيضاً بمخزون فقهي كبّل الخطاب السياسي، والعكس صحيح.¹ لكن رغم كل ذلك فقد كان للتيار السلفي حضور في المشهد السياسي المصري خاصة ليس بسبب خبرتهم ولكن بسبب قبول المجتمع لخطابهم الديني، ومعاينة للنظام السابق على فسادهِ واستبداده.

¹ حسن عبيد، "دور الحركات الإسلامية في عملية الاندماج الاجتماعي في مصر (2010-2012)". في كتاب: أحمد بعلبكي وآخرون، جدييات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 788-789.

لكن مع الأحداث المتسارعة التي شهدتها العالم العربي، بداية بالانقلابات على الديمقراطية التي أفرزتها ما يعرف بثورات الربيع العربي وانتهاء بعودة الدولة العسكرية أو عودة أتباع الأنظمة السابقة إلى الحكم بدأ التشكيك في الديمقراطية، فحتى تنجح هذه الأخيرة في المجتمعات العربية حسب أنصار التيار العلماني لا بد أن لا تفرز نتائجها حزبا إسلاميا، لأن في ذلك خطر كبيرا سواء على الدين أو على الديمقراطية أو حتى على مصالح القوى الغربية. فمزج الدين بالسياسة يمثل في نظرهم عودة إلى الرجعية والتخلف والظلامية.

غير أن شكيب أرسلان يفند هذه الإدعاء في كتابه لماذا تأخر المسلمون ولماذا تأخر غيرهم؟ حيث اعتبر أن تأخر المسلمين في القرون الأخيرة لم يكن من الشريعة بل من الجهل بالشريعة، أو كان من عدم إجراء أحكامها كما ينبغي.¹

واقعا تضررت صورة الديمقراطية كثيرا في مخيال العديد من الحركات الإسلامية التي ذهبت ضحية غياب رؤية إستراتيجية واضحة المعالم وشاملة الأبعاد، وبقيت أسيرة خطابات وشعارات لم تستطع ترجمتها إلى واقع، أحيانا تقصيرا منها وفي أحيان أخرى نتيجة مؤامرات حيكت ضدها، ولعل أكبر خاسر من لعبة الربيع العربي هي الديمقراطية في حد ذاتها، والتي ستشهد تراجعا كبيرا نتيجة عدم احترام قواعد اللعبة السياسية المتفق عليها، وما يمكن استنتاجه حول مستقبل علاقة الديمقراطية بالحركات الإسلامية بعد تحلي نتائج الربيع العربي أننا سنكون أمام خمسة سيناريوهات محتملة:

- سيناريو علمنة الحركات الإسلامية من خلال فصل الشأن الديني عن السياسي كما حدث لحركة النهضة التونسية.

- سيناريو إقصائي: من خلال إقصاء كل الحركات ذات التوجه الديني ومنعها من ممارسة العمل السياسي بحجة المتاجرة بالدين.

- سيناريو عدائي: من خلال اعتبار أن الانقلاب الذي حدث في مصر لا يمثل انقلابا على الديمقراطية فقط في نظر العديد من الإسلاميين، بل يمثل عداءا للدين، وبذلك يرى بعض هؤلاء ضرورة التوجه نحو العنف كآلية بديلة من أجل إحداث التغيير.

¹ شكيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تأخر غيرهم. الجزائر: موفم للنشر، 1990، ص 115.

- سيناريو تصالحي: من خلال اعتبار أن تجسيد الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية يتطلب نضالا طويلا وصبرا كبيرا، ولذلك فإن ما تعرضت له الديمقراطية العربية من نكوص وانتكاسات ستمثل دروسا من أجل تعلم النضال السلمي في سبيل بناء ديمقراطية عربية متميزة.
- سيناريو استمرار الحكم الديكتوقراطي في المنطقة العربية، وذلك من خلال العمل على تشكيل أنظمة ديكتاتورية مزينة بواجهة ديمقراطية.

خاتمة:

في ضوء العرض السابق لمختلف الاتجاهات التي تناولت علاقة الإسلام بالديمقراطية في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، وأهم التغيرات التي شهدتها هذه الأخيرة بعد ما يعرف بثورات الربيع العربي يمكن القول أن هذا الجدل والسجال سيبقى قائما للأسباب التالية:

- تزايد التيارات المنادية بفصل الإسلام عن السياسة، باعتباره لا يعترف إلا بحاكمية الله، وهؤلاء إما أنهم لا يعرفون الإسلام أم أنهم لا يعرفون السياسة بل الأصح أنهم نظروا للإسلام نظرة كنسية ونظروا للسياسة بعيون غربية، غير آخذة بعين الاعتبار خصوصيات المجتمعات الإسلامية ومنطلقاتها الحضارية، إن الإسلام في تاريخه لم يكن كنسيا ولن يكون كذلك. ولا يمكن أن يقبل بالفصل الذي حدث في المسيحية بين الدين والسياسة.

- التيار الآخر الذي ينادي بضرورة الوصل بين الإسلام والسياسة دون النظر إلى متطلبات العصر وتحدياته، والتغيرات التي شهدتها عالم اليوم من تعقيد وتشابك دولي، بمعنى المطالبة بعدم الاستفادة من تجارب الأمم في المجال السياسي المعاصر، وفي ذلك الكثير من اللاعقلانية.

وقد عبر المفكر المغربي عبد الإله بلقزيز عن هذا الجدل بين هذين التيارين قائلا: أن كلا منهما يفكر في الصلة بين الدين والسياسة تفكيراً لاتاريخياً، فيذهب أحدهما إلى تصورها علاقة انقطاع كامل، متجاهلاً التاريخ المعاصر، فيما يذهب الثاني إلى اعتبارها علاقة اتصال كامل متجاهلاً التاريخ الفعلي لتلك العلاقة في الماضي.¹

- الأدبيات المهمة بحقل الدراسات السياسية تحيلنا إلى أن الديمقراطية في الغرب كانت نتاج إبداعات فكرية وفلسفية ونضالات مجتمعية طويلة، أما في الحالة العربية فقد تم استيرادها كما تستورد أي بضاعة أجنبية أخرى دون النظر إلى الخصوصيات المحلية والاختلافات الحضارية، مما

¹ عبد الإله بلقزيز، "مفارقات الجدل في إشكالية الدين والسياسة". في كتاب: مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 142.

جعلها في حالة ولادة عسيرة قد تؤدي إلى إجهاضها إن لم يتم معالجة كافة المعوقات التي تحول دون ترجمتها على أرض الواقع، ولعل أهم تلك المعوقات إعادة النظر في علاقتها بالإسلام بما يتواءم مع خصوصياته وشموليته.

- التشكيك في الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية، وذلك بسبب النكوص عنها، فكلما اختارت الشعوب الإسلام طريقا لها إلا وكانت هناك عقبات وانقلابات قد تؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة العداء لها واختيار العنف والتطرف بديلا عنها. وفي ذلك الكثير من المحاذير الأمنية والمجتمعية.

لتبقى المجتمعات الإسلامية اليوم تعيش اغترابا إسلاميا ووهما ديمقراطيا يبدو أنها لن تتخلص منه إلا بثورة فكرية تجمع بين الأصالة والمعاصرة، بين روح الإسلام ومتطلبات العصر، وإلا ستبقى هذه المجتمعات خارج العصر.

قائمة المراجع:

- 1- أبو الأعلى المودودي، تدوين الدستور الإسلامي. ط5، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981.
- 2- أحمد بعلبكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 3- أحمد طلعت، الوجه الآخر للديمقراطية. الجزائر: الطريق للنشر والتوزيع، 1990.
- 4- أحمد الموصلي، جدليات الشورى والديمقراطية: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- 5- اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- 6- بغالة عبد السلام، سلامي محمد، يونس بدر الدين، نظام الحكم في الإسلام. البليدة: قصر الكتاب، 1991.
- 7- جون دن، قصة الديمقراطية. (ترجمة: عبد الإله الملاح). الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2012.
- 8- دانييل هيرفيه -ليحيه، جان بول ويلام، سوسيولوجيا الدين (ترجمة: درويش الحلوجي). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
- 9- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- 10- حسنين توفيق إبراهيم وآخرون، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
- 11- يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي. ط2، القاهرة: دار الشروق، 2006.
- 12- مارسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية. (ترجمة: شفيق محسن). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المنظمة العربية للترجمة. 2007.

- 13- مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 14- احمد جبرون وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- 15- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 16- محمد قطب، العلمانيون والإسلام. القاهرة: دار الشروق، 1994.
- 17- مصطفى كامل السيد وآخرون، الإصلاح السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.
- 18- عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 19- عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي. ج 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- 20- علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، 1988.
- 21- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2002، ص ص 29-30.
- 22- غسان الخالد، البدوقراطية: قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية. بيروت: منتدى المعارف، 2012.
- 23- فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
- 24- صمويل ب. هنتنغتون، من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا. (ترجمة: أحمد مختار الجمال). القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009.
- 25- قدوسي محمد، الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الربيع الطاقوي. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية - ناشرون، 2015.
- 26- راشد الغنوشي، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
- 27- روجيه غارودي، الإسلام (ترجمة: وجيه أسعد). ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 2001.
- 28- شكيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تأخر غيرهم. الجزائر: موفم للنشر، 1990.
- 29- غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير (ترجمة: عفاف لبطاينة). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

المجلات العلمية:

- 1- ملاح السعيد، نقاش الديمقراطية والدين في المجال السياسي العربي. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 39-40، جانفي 2014.
- 2- ملاح السعيد، نقاش الديمقراطية والدين بين العلمانية والإسلام. مجلة المفكر، العدد 10، جانفي 2014.

Books in english :

- Alain de Benoist, *The Problem of Democracy. United Kingdom: Arktos Media LTD 2011.*

- Bassam Tibi , *The challenge of fundamentalism : political islam and the new world disorder*. USA: Updated Edition , 2002.
- John L. Esposito, John O.Voll , *Islam and Democracy*. New Yourk : Oxford university press , 1996.
- John O.Voll , *Islam and Democracy : is modernisation a barrier* . Shireen T.Hunter , Huma Malik , *Modernization, democracy, and islam* . Washington : center for strategic and international studies. 2005.
- Shireen T.Hunter , Huma Malik , *Modernization, democracy, and islam* . Washington : center for strategic and international studies. 2005 .
- Uriya shavit, *islamism and the west : from cultural attack to missionary migrant*. New york : routledge, 2014.

Livres en francais:

- Tocqueville, *de la démocratie en Amérique*. 2^{ème} Ed, Algérie : ENAG Editions, 1991.